

شهادة: تكاليف الخليوي بين الأعلى في المنطقة

الخاص والمنافسة وحماية حقوق المستهلك". وعرض المنافع التي تنتج عن الخصخصة، مشيراً الى ان كل زيادة نسبتها 10 في المئة في معدلات الاختراق (عدد المشتركين) في الهاتف الخليوي في الدول النامية يؤدي الى زيادة نسبتها 1,2 في المئة في الناتج المحلي المجمع. كما ان كل اختراق اضافي لخدمات " الحزمة العريضة" نسبته 20 في المئة يؤدي الى نمو نسبته 0,6 في المئة في الناتج المحلي المجمع". كذلك فند "مواطن القوة ونقاط الضعف في قطاع الاتصالات المحلي، مشيراً الى "ان الاختراق في خدمات الاتصالات في لبنان كان بطيئاً للغاية بين عامي 2000 و2007". وقال "لا تزال سوق الاتصالات غير متطورة مقارنة مع الدول الاخرى، فيما تصنف تكاليف الخليوي في لبنان بين التكاليف الاعلى في المنطقة بسبب الافتقار الى المنافسة وارتفاع الضريبة". واوضح ان مهمة الهيئة يمكن اختصارها في "ايجاد بيئة منظمة من شأنها ان تساعد سوق الاتصالات في تقديم آخر ما توصلت اليه التكنولوجيا في مجال خدمات الاتصالات بأسعار تنافسية ومعقولة، وعلى اوسع نطاق ممكن للشعب اللبناني ولشركات الاعمال".

عقدت في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان ورشة عمل عن "برنامج تحرير قطاع الاتصالات في لبنان"، عرض فيها رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان غازي قريطم ملاحظات الغرفة على البرنامج المذكور، فيما تولى رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات كمال شحاده شرح عمل الهيئة والبرنامج المطروح والقوانين المرعية الاجراء في هذا القطاع، في حضور حشد من رؤساء الهيئات الاقتصادية وغرف التجارة في المناطق ورجال اعمال.

وركز شهادة على ثلاث نقاط اساسية: منافع تحرير قطاع الاتصالات، والحاجة الملحة الى اصلاح تنظيمي ورؤية الهيئة المنظمة للاتصالات وبرنامجها. و اشار الى "ان الفقرة 56 من البيان الوزاري للحكومة الحالية، تضمنت " ان قطاع الاتصالات هو محرك اساسي للاقتصاد الوطني، ويساهم في تعزيز الانماء المتوازن، ويعمل لبنان على تقديم رؤية لهذا القطاع ترمي الى بناء مجتمع المعلوماتية من أجل مواكبة ثورة الاتصالات العالمية وريادتها في المنطقة، والحكومة اللبنانية تلتزم في هذا السياق تحرير قطاع الاتصالات وفتح السوق لاستثمارات القطاع